اللقيط

تَعْرِيفُه: اللقيط؛ هو الطفل غير البالغ الذي يوجد في الشارع، أو ضال الطريق ولا يُعرف نسبه. حكم التقاطه: والتقاطه فرض من فروض الكفاية، كغيره من كلّ شيء ضائع لا كافل له؛ لأن في تركه ضياعه، ويحكم بإسلامه متى وجد في بلاد المسلمين.

مَن الأُولى باللقيط؟: والذي يجده هو الأُولى بحضانته إذا كان حرًا، عَدلًا، أُمِنًا، رشيدًا، وعليه أَن يقوم بتربيته وتعليمه ؛ روى سعيد بن منصور في «سننه» ، أَن سنين بن جميلة قال : وجدت ملقوطًا فأتيت به عمر بن الخطاب ، فقال عريفي : يا أمير المؤمنين ، إنه رجل صالح . فقال عمر : أَكذلك هو ؟ قال : نعم . قال : اذهب به ، وهو حرَّ ولك ولاؤه (١) ، وعلينا نفقته . وفي لفظ : وعلينا رضاعُه . فإن كان في يد فاسق أَو مبذّر ، أُخذ منه وتولى الحاكم أمر تربيته .

النَّفقةُ عليه: ويُنفق عليه من ماله إن وجد معه مال، فإن لم يوجد معه مال، فنفقته من بيت المال؛ لأَن يبت المال؛ لأَن يبت المال عدّ لحوائج المسلمين، فإن لم يتيسر فعلى من علم بحاله أَن ينفق عليه؛ لأَن ذلك إنقاذ له من الهلاك، ولا يرجع على بيت المال، إلا إذا كان القاضي أَذن له بالنفقة عليه، فإن لم يكن أَذن له كانت نفقته تبرعًا.

ميراثُ اللقيطِ : وإذا مات اللقيط وترك ميراثًا ، ولم يخلف وارثًا ،كان ميراثه لبيت المال ، وكذلك ديته تكون لبيت المال إذا قتل ، وليس لملتقطه حقُّ ميراثه .

اقعاء نسبه: ومن ادعى نسبه من ذكر أو أنثى ، ألحق به متى كان وجوده منه ممكنًا ؛ لما فيه من مصلحة اللقيط دون ضرر يلحق بغيره ، وحينئذ يثبت نسبه وإرثه لمدعيه . فإن ادعاه أكثر من واحد ، ثبت نسبه لمن أقام البينة على دعواه ، فإن لم يكن لهم بينة أو أقامها كلُّ واحد منهم ، عُرض على القافة الذين يعرفون الأنساب بالشبه ، ومتى حكم بنسبه قائفٌ واحد ، أُخِذ بحكمه متى كان مكلفًا ، ذكرًا ، عدلًا ، مجرًبًا في الإصابة . فعن عائشة _ رضي الله عنها _ قالت : دخل عليُّ النبيُ على مسرورًا تبرق أسارير وجهه ، فقال : «ألم تري أن مجزرًا المدلجي نظر آنفًا إلى زيد وأسامة وقد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما ، فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض » . رواه البخاري ، ومسلم . [البخاري (١٧٧٠ و ١٧٧١) ومسلم (١٥٤ / ٢٨٠ و ٢٧٠١ و ١٧٧١) ومسلم (وورثوه ولا بالقرعة ، بل لو تساوى جماعة في ولد وكان مشتركًا بينهم ، ورث كلّ منهم كابن كامل ، وورثوه جميعًا كأب واحد! .

* * *

⁽١) ولك ولاؤه: أي ولايته وحضانته.